رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم في المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (1588) السنة السابعة - الاحد (23) آب 2009

السيستاني يدعو إلى إجراء التعداد السكاني في موعده المحدد

النجف/ المدى

دعا المرجع الديني اية الله السيد علي السيستاني امس السبت الى اجراء التعداد السكاني الذي تم تاجيله في موعده المحدد، اثر تحفظات ابدتها كتل سياسية في محافظتي نينوى وكركوك.

وقال حامد الخفاف المتحدث باسم المرجع السيستاني بحسب ما اوردته وكالة (فرانس برس): ان «المرجع السيستاني يدعو الى اجراء التعداد السكاني وفق الضوابط القانونية وبشكل نزيه». وأوضح الخفاف: ان «موضوع التعداد السكاني لم يطرح خلال اللقاء الذي جرى بين وزير التخطيط علي بابان والمرجع السيستاني» في ١٦ من الشهر الجاري. واضاف ان «السيستاني لا يزال على رأيه السابق بإجراء التعداد وفق الضوابط القانونية وبشكل نزيه».

وكان علي بابان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي اعلن تأجيل التعداد السكاني الذي كان من المقرر ان يجري في ٢٤ تشرين الاول المقبل لأجل غير مسمى وذلك اثر تحفظات ابدتها كتل سياسية في محافظتي نينوى وكركوك.

وقال بابان بعد لقائه السيستاني «ان الوزارة مستعدة لاجراء التعداد السكاني من الناحية الفنية ولكن بسبب بعض التحفظات والمخاوف من قبل الكتل السياسية في محافظتي كركوك ونينوى قررنا تأجيله الى وقت اخر». ولم يحدد الوزير تاريخا جديدا.

وسط انتقادات واسعة للأجهزة الأمنية

زيباري: ما حدث متوقع.. ولابد من كشف الحقائق

بغداد/ هشام الركابي

شخصت تصريحات وزير الخارجية هوشيار زيباري حوادث التفجيرالماضية بأنها «متوقعة» نتيجة التراخي والتواطؤ بين قيادات امنية والجناة المسؤولين عن الاعمال الارهابية، مؤكدا ان القادم من خروقات «اكبر».

ودعا زيباري في مؤتمر صحافي عقده امس السبت بمقر وزارة الخارجية الذي تعرض لأضرار جسيمة نتيجة عملية التفجير التي استهدفته الى كشف نتائج التحقيق بحوادث التفجيرات التي ضربت العاصمة الاربعاء الماضي بصورة كاملة، مؤكدا ان النتائج الاولية تشير الى ضلوع تنظيم القاعدة. وقال زيباري: أن» على الجميع الابتعاد عن التصريحات التي لاتقدم ولاتؤخر، ولابد من كشف الحقائق وراء تدهور الوضع الامني لأن الذي حصل هو تدهور خطر وواضح ويجب ان ترقى التحضيرات الإمنية الى حجم التحديات». وأوضح أن» هناك تراخياً في الاجهزة الامنية وعلى المسؤولين معالجة الخمول والكسل وعدم الانضباط للعناصر الامنية، وإن الوضع الامني لايحل بتصريحات تطلق من هنا وهناك». وأضاف زيباري: انه «طبقاً لما شهده الوضع الامني من تحسن فإن عددا من الكتل الكونكريتية ازيلت من امام مبنى الوزارة، وتم رفع السيطرة المشتركة الموجودة سابقاً على الطريق المؤدي الى الوزارة، وأن ماحدث ليس بالشيء القليل وهو يرقى الى كارثة وطنية». وتابع وزير الخارجية أن» ماحدث من تفجير لن يؤثر على علاقات العراق الدبلوماسية مع المجتمع الدولي، والحكومة العراقية اعلنت ان حربها على الارهاب مستمرة ولن تتوقف، وإن جميع المنظمات والهيئات الدولية اكدت وقوفها مع العراق في هذه الحادثة، وهناك بلدان قدمت مساعدات عاجلة وفتحت ابوابها لمعالجة المصابين كتركيا وسوريا والاردن».

واشار زيباري الى ان الانفجار تزامن مع ذكرى التفجير الارهابي الذي تعرض له مقر بعثة الامم المتحدة عام ٢٠٠٣ ، وهذه هي الاجندة الارهابية المعروفة. وتابع: ان العديد من الدول الصديقة ابدت استعدادها لتضييف الجرحى ومنها تركيا واسبانيا والاردن ودول اخرى، وهذا دليل على مصداقية عمل الحكومة ووزارة الخارجية في هذا الجانب. وأوضح: انه التقى اعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي وتم تبليغهم بالموقف والتفاصيل حول التفجيرات الدامية دون أية رتوش .

وفي السياق ذاتـه، رجح مصدر امني ان تكون الشاحنات المفخخة التي استهدفت وزارتي المالية والخارجية قادمة من منطقة ابو غريب، وابلغ المصدر الامني (المدى) امس ان لدى الاجهزة الاستخبارية معلومات تفيد بوجود خلايا صغيرة لتنظيمات حزب البعث في المنطقة المذكورة.

من جهته، قال النائب عن حزب الفضيلة الاسلامي باسم شريف: إن الاجتماع الطارئ الذي عقدته رئاسة مجلس النواب بحضور رؤساء الكتل السياسية والوزراء الامنيين شهد مناقشات كثيرة حول الثغرات الامنية في خطط حفظ الامن والنظام بالعاصمة. واضاف شريف في تصريح لـ(المدى): أن اجوبة الوزراء المعنيين كانت مرتبكة وغير مقنعة ولم يقدموا اية تبريرات واقعية بشأن اسباب الخرق الامني في بغداد الذي راح ضحيته العشرات من المواطنين الابرياء. واوضح شريف: أن هذا الارتباك في اجوبة الوزراء المعنيين يدل على وجود مشاكل حقيقية في العملية الامنية وضعف في الجهد الاستخباري الذي يدار من قبل جهات منتمية لاحزابها اكثر ما هي منتمية للعملية السياسية والامنية. وأشار الى أن التفجيرات الاخيرة اثبتت ان الاجهزة الامنية لاتمتلك اية خطط لمكافحة الارهاب بصورة جدية، وعلى مجلس النواب أن يبادر الى ايجاد البدائل لتوفير الحماية الامنية اللازمة للمواطنين والمؤسسات الحكومية.

خلال ندوة نحاور التي أجرتها (المدى)

مدير عام الضرائب: الوعي الضريبي لدى المواطن يعزز الاستثمار

بغداد/ المدى

دعا مدير عام الضرائب كاظم الحسيني الى تضافر الجهود على المستويين الرسمي والشعبي من اجل تعزيز الوعي الضريبي لدى المواطن بما يحقق انعاشا للمشاريع الاقتصادية والاستثمارية في البلاد. وقال الحسيني خلال ندوة (نحاور) التي تقيمها مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون، والتي تخصصت في الشأن الاقتصادي بعنوان (الدور الضريبي في المجتمع): ان أهمية الضرائب في المؤسسات المالية تتمثل بكونها الضامن الوحيد للدولة شريطة الابتعاد عن النمط المتطرف في الأنظمة الرأسمالية وبالتالي التخلص من أي كساد قد يحصل. واضاف الحسيني: ان فهم السياسة الضريبية ضرورة ملحة في البلاد خلال المرحلة الحالية لانها ليست أرقام موازنة فقط بل لكونها ترتبط بالواقع الاقتصادي لجميع المواطنين وخصوصا ان المرحلة المقبلة في الضريبة هي مرحلة الشركات الاستثمارية الأجنبية في قطاع النفط بعد جولة التراخيص الأولى وما سيترتب عليها لاحقاً في مجال التحصيل الضريبي المنتظر في القطاع النفطي.

تفاصيل ص١٣

استثمار المحنة

رئيس التحرير

افتتاحية المدى

ودع العراقيون شهداء بغداد في الوقت الذي سقط فيه شهداء آخرون في بابل.

جرائم المسيب والمحاويل لم تأخذ البعد ذاته، إعلامياً وسياسيا، مثلما حصل لجريمة بغداد وذلك لبعد القضاءين البابليين عن الأضواء المتاحة في العاصمة، ولنجاح السلطات هناك في التعتيم على الجرائم التي لم تقل، جسامةً، عن نظيرتها في بغداد.

ولكن، وفيما رفعت الجرافات حطام التفجيرات، وواصلت العائلات بحثها عن مفقوديها، وعاد القتلة إلى أوكارهم.. فإن زعماء البلد، الكبار منهم والصغار، وحدهم استمروا على الشاشات، متمسكين بتفسيرات وتعليلات لما حدث في أربعاء بغداد المنكسرة، برغم أنه لن يكون عسيراً على أبسط مواطن أن يتوقع ما سيتفوه به هذا الزعيم أو ذاك وحتى قبل أن يكمل المذيع سؤاله. الحكومة ما زالت ترى العالم رحىً تدور على قطب واحد وحيد، إنه الانتخابات المقبلة.

فالمنجز الأمني الذي (تحقق) خلال العامين الأخيرين كان حتى الأربعاء هو فرسها الأسود الذي جاءت وعبرت به انتخابات مجالس المحافظات، وهو ورقة رهانها للضغط المستمر على الحلفاء والخصوم للظفر بولاية ثانية في انتخابات كانون الثاني المقبلة.. لكن الإنكسار الأمني فجأة استُثمر، هو الآخر، ليكون مادةً لكلام انتخابي، قفز على مَحنة الناس وذهولهم وإحباطهم، حين جرى تصوير هدف الإرهابيين، وكأنه لا يهدف إلا إلى سلب بريق الانجاز الأمني من (صاحبه)، وبهذا فإن أحداث الأربعاء الدامية ليست إلا محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات.

هذا الانهمام والانهماك بالمستقبل الإنتخابي مشروع طبعاً، خصوصاً في مجتمع سياسي لا يتورع فيه كثير من اللاعبين عن الانقلاب بمئة وثمانين درجة وتغيير الجلود والألوان والمواقف والمبادئ حسب مقتضى الحاجة والمصالح، لكن العمل السياسي يتطلب، في ما يتطلبه، تفهماً للظرف واللحظة السياسية، ومن ثمَّ التصريح بحسب مقتضى الحال والظرف، ما دام لكل مقام مقال، وسيكون من المحرج أن يقفز التفكير بالانتخابات ليطغى في لحظة مأساة صادمة ومروعة كالتي استفاق عليها البغداديون، ومعهم كل العراقيين، صباح الأربعاء الأسود.

هل سيبدو معقولاً أن يجري توقُّع قبول الناس ورضاها بالتضحيات والخسائر التي حصدتها جريمة الأربعاء لا لشيء سوى لأن هذا القبول وحده الذي يضمن بقاء من يريد البقاء بوظيفته القيادية؟ وتبعاً لهذا هل من المعقول أن يأتي مَن يفكر في لحظة المأساة ببناء مجده ومستقبله السياسي، وأن يستثمر المأساة لصنع هذا المجد؟ بالتأكيد أن مثل هذا التفكير لم يدُر في خلد من فكر به..لكن العمل السياسي يتطلب التحسُّب لكل شيء، ولعل بعض هذا الكل هو التفكيرُ بمشاعر الناس وعواطفها ومآسيها، وأي ناس؟أي ناس هؤلاء الذين احتملوا كل ما احتملوه وقد داسوا على جراحهم وشدوا على بطونهم ومشوا على جمر العبوات والمفخخات من أجل بارقة أمل يتوقعونها من سياسيين وثقوا بهم وائتمنوهم على أرواحهم وأموالهم وأرزاقهم ووطنهم ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم.. ووحده الأحمق من يعتقد أن مثل هؤلاء الطيبين تمرُّ عليهم الشعارات والادعاءات فلا يقلّبونها يميناً أو شمالاً..إنهم يعرفون متى يطنّشون ومتى يزمون الشفاه.

ولم يكن ردُّ الفعل الشعبي بعيداً عن لحظة الغضب وزمِّ الشفاه. المواطنون تحدثوا بحرارة عن معاناتهم وعن انصراف الطبقة السياسية عن هذه المعاناة وانشغالها بامتيازاتها وصراعاتها، ولم يكن بعيداً عن فطنة المواطنين ونباهتهم هذا الاستثمار المستمر لمآسيهم.. وإلا كيف يفهم المواطنون استمرارَ استهتار غير قليل من النواب الذين لم يعودوا يخجلون أو يخشون وهم يتحدثون عن الجريمة بدم بارد، غير عابئين بنبرة الشماتة والتشفي التي تتفلت من ثنيات كلامهم الذي أراد التغطية على المجرمين الأساسيين بتشتيت الانتباه عبر رمي الاتهامات السانجة والتبرير بسذاجة أكبر.

قبل أيام قلنا إن مَن يسعى لتشتيت الانتباه عن المجرم الأساس هو طرف في الجريمة لأنه يوفر غطاءً سياسياً للقتلة ويساعدهم في تنمية بذور الفتنة والتمزّق الوطني.. وكنا نتحدث بالتحديد عما يحدث في الموصل على أيدي الأخوين النجيفيين..لكن التفجيرات في بغداد شجعت نواباً آخرين كانوا قد كمنوا بكمون القاعدة حيث أخرسهم (الاستقرار) الأمني، ليظهروا من جديد بلغتهم القديمة ذاتها، وبتبريراتهم وتسويغاتهم التي كانت قد أثارت وشجعت الإحتقان الطائفي ودفعت إلى الفتنة. هؤلاء النواب لم تكن ردود أفعالهم إزاء جريمة الأربعاء تتجاوز الاستقتال من أجل تبرئة القاعدة والصداميين من الجريمة عبر التذاكي في إلصاق الجريمة بقوى سياسية متصارعة أو بطرف إقليمي، وفي الحالين تبقى تزكم الأنوف الرائحة الطائفية والسياسية المبرئة للقاعدة والصداميين التي تعفّن تصريحات أولئك النواب، وهم يرشون ملحاً على جراح الضحايا.

والآن، وفيما يدخل الوضع الأمني منعطفاً جديداً لا مجال فيه لاستمرار الاستهتار بدماء البشر ومصائرهم، فإن الصمت على تصرفات وسلوك النواب المرائين، الذين كان يُقال عنهم قبل سنوات إن لهم قدماً في العملية السياسية وأخرى في الإرهاب، لا يُبَرَّر بغير الضعف والنزول عند مشيئة حماتهم الأميركان، وإلا من أجل ماذا ينفق عليهم الشعب من ماله العام رواتب وامتيازات لا تلبث حتى تتحول إلى وسائل تعين المجرمين في جرائمهم وتذكي أوار فتنة أخمدها العراقيون بعد ثمن وعناء عظيمين؟

ويقابل هؤلاء النواب مجموعة نواب من الطرف الآخر دأبوا على إطلاق التهم ضد دول إقليمية بعينها جزافاً في كل حالات العنف والإرهاب،غير مكترثين بالتثبُّت مما يقولون وبآثاره على الشحن الطائفي.. وسيكونون بهذا في أحد موضعين: إما التحفظ على معلومات لديهم والتستر عليها وأما توزيع التهم بقصد أو إطلاق الكلام على عواهنه.وفي كلٍ هذا تضليل للسلطات وللرأي العام ينبغي أن يحاسب عليه القانون إذا كنّا حقاً في دولة القانون!

وإذا اتفقنا مع هؤلاء وأولئك على أن مصادر التهديد والتآمر والعنف هي خارجية إقليمية، وهي بجوانب أساسية فعلا هكذا، وهذا إقرار على غير ما يريدونه من اتهاماتهم للخارج الإقليمي وكلامهم عنه.. فماذا عملنا واعددنا خلال السنوات الست المنصرمة؟ ما هي جهودنا في مجال ترصين الجبهة الداخلية ومنع الاختراقات وتقوية قدرة الدولة على المبادأة والمبادرة لحماية نفسها ومواطنيها؟ ما هي إجراءاتنا لتحصين مَن يمكن أن يجري استغلالهم وتسخيرهم ضد أمن مجتمعهم ودولتهم؟..

يتبع...